

قانون رقم ( ٣ ) لسنة ١٩٧٧ م  
بتنظيم وزارة السدود والموارد المائية

باسم الشعب ،

مجلس قيادة الثورة ،

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري ،

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ٧٢م بإنشاء الهيئة العامة للمياه والقوانين المعدلة له ،  
وعلى القانون رقم ١١٢ لسنة ٧٣ م فى شأن تنظيم مزاولة اعمال حفر آبار المياه  
المعدل بالقانون رقم (٩٨) لسنة ١٩٧٥ م .

وعلى القانون رقم (٥٥) لسنة ٧٦م باصدار قانون الخدمة المدنية ،  
وعلى قرار مجلس قيادة الثورة الصادر فى ٣٠ شوال ١٣٩٦هـ الموافق ٢٣ اكتوبر  
٧٦م ، بتعيين وزراء ،

وبناء على ما عرضه وزير السدود والموارد المائية وموافقة رأى مجلس الوزراء .

أصدر القانون الآتى :

مادة - ١ -

تنشأ وزارة للسدود والموارد المائية وتتولى تنفيذ السياسة العامة والتخطيط والتنفيذ والمتابعة والاشراف على اقامة السدود واستغلال الموارد المائية والمحافظة عليها لتحقيق التحولات الزراعية والصناعية والاقتصادية فى الجمهورية العربية الليبية ولها فى سبيل تحقيق اغراضها القيام بجميع المهام اللازمة لذلك وعلى الاخص ما يأتى :

- ١ - اجراء الدراسات والبحوث الخاصة بالسدود والخزانات وما فى حكمها والاشراف الفنى على تشغيلها وصيانتها بمعرفة الجهات المنتفعة بمياهها .
- ٢ - التنسيق بين الجهات المستهلكة للمياه فى مجالات الزراعة والصناعة وغيرها .
- ٣ - اقتراح التشريعات المنظمة لطرق استغلال المياه ومتابعة تنفيذها وذلك بالتعاون مع الجهات المختصة .
- ٤ - القيام بالدراسات والبحوث المائية العلمية والتطبيقية على مستوى الجمهورية لضمان حسن استغلال مصادر المياه الحالية والتنقيب عن مصادر جديدة .

٥ - تنفيذ مشروعات السدود وكذلك الخزانات التي تدخل في اختصاص الوزارة والاشراف على تنفيذ المشروعات المتعلقة باستخراج المياه وطريقة استغلالها للتحقق من تنفيذ ما اصدرته من قرارات في شأنها .

#### مادة - ٢ -

يتكون الهيكل التنظيمي لوزارة السدود والموارد المائية من الادارات العامة التالية:  
التالية :

- ١ - الادارة العامة للتخطيط والمتابعة والاحصاء .
- ٢ - الادارة العامة للسدود ومياه الوديان .
- ٣ - الادارة العامة للمياه الجوفية .
- ٤ - الادارة العامة للشئون المالية والادارية .

ويصدر بالتنظيم الداخلي للوزارة قرار من وزير السدود والموارد المائية بالاتفاق مع وزير العمل والخدمة المدنية .

#### مادة - ٣ -

الادارة العامة للتخطيط والمتابعة والاحصاء :

وتختص هذه الادارة بوضع الدراسات الفنية اللازمة لتنفيذ السياسة العامة لاقامة السدود واستغلال مصادر المياه وتقاسمها وتجميع وتحليل الاحصاءات والبيانات والمعلومات وبوضع الخطط ومتابعة تنفيذها بما يضمن تحديد الاهداف والبرامج والاولويات والعمل على تحقيق التعاون الفني مع مختلف الدول في هذا الشأن ، كما تتولى اعداد التوصيات في شأن التنسيق بين القطاعات المستهلكة للمياه وتوعية المواطنين في شأن هذه الاستهلاكات ووضع خطط تاهيل وتدريب العاملين في مجال السدود والموارد المائية .

#### مادة - ٤ -

الادارة العامة للسدود ومياه الوديان:

وتختص هذه الادارة باجراء الدراسات والبحوث اللازمة لمشروعات السدود والوديان وتحضير التصميمات والرسومات والعقود للمشروعات التي تقوم بها الوزارة ، وتنفيذها ودراسة العطاءات الخاصة بها وتحليلها ، والاشراف على صيانة السدود وتشغيلها .

**مادة - ٥ -**

الإدارة العامة للمياه الجوفية :

وتختص هذه الإدارة بالقيام بالدراسات والبحوث المائية العلمية والتطبيقية بما يكفل حسن استغلال المصادر القائمة والتنقيب عن مصادر جديدة ومتابعة الدراسات والأبحاث الخاصة بالمياه وتطوراتها العلمية وتجميع البيانات والدراسات المتعلقة بها وتصنيفها وإجراء الاختبارات العلمية لعينات والطبقات المائية ، كما تتولى كل ما يتعلق بطلبات تراخيص حفر آبار المياه .

**مادة - ٦ -**

الإدارة العامة للشئون المالية والإدارية :

وتتولى هذه الإدارة في حدود القوانين واللوائح القيام بكل ما يتعلق بالشئون المالية والإدارية والخدمات وشئون الموظفين بالوزارة .

**مادة - ٧ -**

يجوز إنشاء فروع للوزارة في مناطق إقامة السدود واستغلال الموارد المائية ، ويصدر بإنشاء الفروع وتحديد اختصاصاتها وتنظيمها قرار من وزير السدود والموارد المائية بالاتفاق مع وزير العمل والخدمات المدنية .

**مادة - ٨ -**

تنقل الاختصاصات التي كانت تباشرها الهيئة العامة للمياه الى وزارة السدود والموارد المائية .

وينقل الى وزارة السدود والموارد المائية حقوق الهيئة والتزاماتها والاعتمادات الخاصة بها ، كما ينقل اليها موظفوها وعمالها بأوضاعهم الوظيفية الحالية .

**مادة - ٩ -**

يستبدل بالمواد ١٢ و ١٦ و ٢٤ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٣م المشار اليه النصوص الآتية :

**مادة ١٢ :-**

تشكل بقرار من وزير السدود والموارد المائية لجنة لفيد مقاولي حفر آبار المياه .  
ويتولى أمانة اللجنة أحد موظفي الوزارة يختاره رئيس اللجنة .

**مادة ١٦ :-**

تشكل بقرار من وزير السدود والموارد المائية لجنة للفصل في التظلمات من القرارات الصادرة من لجنة القيد .

ويتولى أمانة اللجنة احد موظفي الوزارة يختاره رئيس اللجنة .

وتنعقد اللجنة بدعوة من رئيسها في الموعد والمكان المحدد للانعقاد ويكون اجتماعها صحيحا بحضور رئيسها واغلبية الاعضاء وتصدر القرارات بأغلبية الاصوات وعند التساوى يرجح الجانب الذي منه الرئيس .

**مادة ٢٤ :-**

يصدر وزير السدود والموارد المائية القرارات اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

**مادة - ١٠ -**

يستبدل بعبارة (الهيئة العامة للمياه) ايضا وردت في القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٣م المشار اليه أو في التشريعات الاخرى عبارة ( وزارة السدود والموارد المائية ) وبعبارة مجلس ادارة الهيئة العامة للمياه ( ورئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للمياه ) عبارة (وزير السدود والموارد المائية) .

**مادة - ١١ -**

يلغى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٢م المشار اليه ، كما يلغى كل نص يخالف احكام هذا القانون .

**مادة - ١٢ -**

يعمل بهذا القانون من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية .

صدر في ٢٠ صفر ١٣٩٧هـ

الموافق ٩ فبراير ١٩٧٧ م

**مجلس قيادة الثورة**

**الرائد عبدالسلام احمد جلود**

رئيس مجلس الوزراء

**د. عمر سليمان حمودة**

وزير السدود والموارد المائية